قال الإمام ابن الجزري في طيبة النشر :
فكل ما وافق وَجْهَ نَحْوِ .... وكان للرسم احتمالا يَحْوي
وصح إسنادًا هو القرآنُ .... فهذه الثلاثةُ الأركانُ
وحيثما يَختلُّ ركنٌ أثبتِ .... شذوذه لو أنه في السَّبْعَةِ

أركانُ القراءةِ الصحيحةِ

موافقتها لوجه من وجوه اللغة العربية ولو ضعيفًا

أى توافق وجه من وجوه النحو سواء كان أفصح أم فصيح مجمعا عليه أو مختلفا فيه

مثل: قوله تعالى(وصيةَ لأزواجهم) قرئ برفع (وصية) على أنها مبتدأ خبره(لأزواجهم) وقرئ بالنصب على أنها مفعول مطلق أى (فليوصوا وصية)

موافقتها للرسم العثماني ولو احتمالا

إذ موافقة الرسم قد تكون: تحقيقًا أو تقديرًا كما في قوله تعالى: {مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ} فقراءة حذف الألف تحتمل اللفظ تحقيقًا، وقراءة إثبات الألف تحتمله تقديرًا، وتكون القراءة ثابتة في بعض المصاحف العثمانية دون بعض مثل قوله تعالى: {جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ} في الموضع الأخير من سورة التوبة بزيادة لفظ "مِنْ" لثبوته في المصحف المكي دون غيره من المصاحف.

صحة سندها بتواتر عن النبي -صلى الله عليه وآله وسلم

وهوأن يأخذ العدل الضابط عن مثله حتى يتصل السند برسول الله صلى الله عليه وسلم

وقد ثبت عن زيد بن ثابت -رضي الله عنه- قوله: "القراءة سنة متبعة"

إعداد المعلم / عبدالحليم مخلف عبدالحليم
ت / 0096550119592